هل تولّدت قناعة أميركية بوقف الحرب على غزة؟

شربل الغريب
كاتب ومحلل سياسي

إن ما يجري حالياً من تباين في المواقف بين الإدارة الأميركية وحكومة نتنياهو له أبعاد أعمق من موقف معارض أو موافق. القضية ليست مرتبطة بالموافقة على هدنة لأسابيع من عدمها، فهناك تحولات في الموقف الأميركي تبني مؤشرات من الضرورة التوقف عندها، فإدارة بايدن في الفترة الحالية لديها أولويات ومصالح لا تتوقف عند حسابات متعلقة بـ«إسرائيل» وحدها، فعلى خلفية انحيازها الواضح والصريح إلى «إسرائيل»، باتت صورتها تتصدع، وصارت تتعرض لضغوط شديدة داخلية وخارجية، وتحديداً ما يتعرض له الحزب الديمقراطي الأميركي الحاكم وما له من أثر بالغ في مستقبل الانتخابات الرئاسية الأميركية القادمة، إذ إن ما تقوم به الآن هو حالة من التكيف حتى تحافظ إلى أبعد مدى على صورتها ومصالحها في المنطقة.

هناك من لا يرى في هذا التصور أو الاعتقاد أهمية كبيرة، ويقلّل من أهمية هذه المؤشرات، لكنها ازدادت بعد تصاعد وتيرة التظاهرات والأحداث الداخلية المتصاعدة في أميركا، والتي كان آخرها قيام جندي أميركي بإحراق نفسه احتجاجاً على جرائم الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وقرار المحكمة العليا الأخير بالسماح لدونالد ترامب، المنافس الأبرز لبايدن، بخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة... جميعها شكلت وما زالت تشكل ضغوطات حقيقية على الإدارة الأميركية الحالية. وقد بدأ بايدن يضع في حساباته تداعيات مثل هذه الاعتبارات التي تؤثر بشكل مباشر فيه، وتقف عائقاً أمام طموحاته بولاية سياسية جديدة.

تاريخياً، الخلافات بين الإدارة الأميركية وشخص نتنياهو ليست بالقضية الجديدة، فلو عدنا إلى عهد باراك أوباما، فسنجد أن السيناريو نفسه يتكرر، فقد انتهت ولاية الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما بأزمة حقيقية مع نتنياهو، بل أكثر من ذلك، لو عدنا إلى مذكّرات أوباما التي دوّنها بعد انتهاء ولايته كرئيس، فقد أشارت بالفعل، وبشكل واضح، إلى هذه الجزئية، وقالت إن الخلاف بدأ من الفترة التي كان فيها بايدن نائباً لأوباما.

انطلاقاً من أن شكل الخلافات بين نتنياهو والإدارة الأميركية ليس بالجديد، لكنه في هذه المرة يأخذ منحى تصاعدياً مع استمرار حرب غزة وإخفاق «جيش» الاحتلال وفشل «إسرائيل» في تحقيق أي من أهدافها في قطاع غزة، إذ بدأ الخلاف والتباين مع إدارة بايدن كرئيس للولايات المتحدة منذ تشكيل الائتلاف الحكومي المتطرف بزعامة نتنياهو. بمعنى أدق أن هذه الحرب لم تكن السبب المباشر لحال التباين والخلافات، إنما نتيجة تراكمات، وبالتالي الخلاف في هذه الحالة يحمل احتمالين لا ثالث لهما.

الاحتمال الأول: أن يكون الخلاف تكتيكاً ومراوغة بهدف امتصاص الضغوط الداخلية التي تواجه أميركا، وهذا احتمال ضعيف. الاحتمال الثاني: أن تكون هناك أزمة حقيقية على أرضية إدراك البيت الأبيض فشل نتنياهو في الحرب بعد إعطائه فرصة ١٥٢ يوماً، وإدراكها بأن استمرار سلوكه بات يضر بـ«إسرائيل» وأميركا معاً. إلى الآن، من الواضح أن الضغوط الأميركية التي تمارس على نتنياهو هي ضغوط ناعمة، وبالتالي حسم أحد الاحتمالات يرجع إلى سلوك الإدارة الأميركية وإجراءاتها العملية تجاه حكومة نتنياهو خلال الفترة القليلة المقبلة.

الاحتمال الراجح بالنسبة إليّ هو الاحتمال الثاني، والسيناريو نفسه الذي حدث مع أوباما سيتكرر مع بايدن، فكل معطيات المشهد تقول إن مستقبل العلاقات سيفضي إلى أزمة حقيقية، وستضطر الإدارة الأميركية إلى اتخاذ إجراءات قد يكون هدفها على أبعد تقدير إسقاط حكومة نتنياهو. وما يزيد من فرص هذا السيناريو هو استقبال بيني غانتس في أميركا.

ثمة خلاصة مهمة أستنتجها في مثل هذا المشهد هو أن هذه الإدارة التي تمثل الديمقراطيين ستكون الإدارة الأخيرة المنحازة بشكل أعمى إلى «إسرائيل» حتى لو أفرزت الانتخابات الرئاسية المقبلة ولاية جديدة لبايدن. أما في المشهد الآخر، وفي حال فاز الجمهوريون وعاد ترامب إلى الحكم، فسنجد انحيازاً أعمى إلى نتنياهو و»إسرائيل»، وسيكون الداعم الأكبر لحكومة متطرفة لم يعد في أجندتها سوى حسم الصراع بالقوة مع الفلسطينيين. وسواء بقيت حكومة ديمقراطية أو جاءت حكومة جمهورية في أميركا، فلا اختلاف إلا في الأدوات والطريقة، وحال العداء للشعب الفلسطيني والانحياز إلى «إسرائيل» يمثل عنواناً لكل الإدارات الأميركية بعيداً من هويتها، بل والذهاب إلى أقصى مدى في دعم الكيان كأولوية قصوى. ولعل المهم في هذا السياق هو أن أميركا بهذا النهج باتت تخسر من رصيدها الأخلاقي والإنساني في المنطقة، وهو من وجهة نظر استراتيجية خسارة فادحة لها، ولا سيما في مثل هذه الظروف التي تواجه فيها تحديات كبيرة في سياق الصراع الدولي المتفاقم والمتصاعد.

لو فاز الجمهوريون وعاد ترامب إلى الحكم، فسنجد انحيازاً أعمى إلى نتنياهو و»إسرائيل»، وسيكون الداعم الأكبر لحكومة متطرفة لم يعد في أجندتها سوى حسم الصراع بالقوة مع الفلسطينيين

كيف ينظر القانون الدولي إلى التجويع الإسرائيلي للفلسطينيين؟

ليلى نقولا
كاتبة ومحللة سياسية

وصف المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء مايكل فخري في جلسة لمجلس حقوق الإنسان هذا الأسبوع استخدام «إسرائيل» حملة التجويع ضد الشعب الفلسطيني في غزة بأنه «إبادة جماعية». وقال: «عندما اندلعت الحرب، رأينا الناس يعانون الجوع بطرق غير مسبوقة. لم نر قط أي مجتمع يعاني الجوع بهذه السرعة. والآن، ما نراه هو المجاعة، ويموت الأطفال بسبب سوء التغذية والجفاف». وذكّر فخري بأن «إسرائيل» قطعت إمدادات المياه عن غزة مباشرة بعد بدء الحرب في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وقال إن غزة محاصرة بالكامل منذ ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وأضاف: «لم نشهد قط أطفالاً يُدفعون نحو سوء التغذية بهذه السرعة في أي صراع في التاريخ الحديث».

التجويع في القانون الدولي لحقوق الإنسان

يذكر القانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل واضح وصريح «حق الإنسان في الغذاء»، وتؤكد المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «حق كل فرد في مستوى من المعيشة يكفي للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، بما في ذلك المأكل والملبس والمسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية».

كما أكّد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المواد ١١ و٢) هذا الحق، وأكّد اعتراف الدول وتعهدها بالعمل على الحفاظ على هذا الحق.

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المواد ٦)، فينص على «الحق الأصيل في الحياة لكل إنسان، إذ تجب حماية هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً»، ومنها يتفرع عدم جواز تجويع الأشخاص أو تعريضهم لما يمكن أن يحرمهم الحق في الحياة تعسفاً. وتنص المادة ١,٢ (المشتركة بين العهدين) على أنه «لا يجوز بأي حال من الأحوال حرمان أي شعب من وسائل عيشه الخاصة»، ما يعني عدم جواز ما تقوم به «إسرائيل» في غزة من حصار ومنع السكان من القدرة على تحصيل وسائل العيش، إضافةً إلى عدم جواز قيامها باستخدام الفوسفور الأبيض الحارق للتربة بهدف منع سكان غزة في المستقبل من إمكانية الزرع وإنتاج الغذاء.

التجويع في القانون الدولي الإنساني

عام ١٩١٩، أدرجت لجنة المسؤولية الدولية بعد الحرب العالمية الأولى «التجويع المتعمد للمدنيين» كانتهاك لقوانين وأعراف الحرب التي تؤدي إلى الملاحقة الجنائية لمن يرتكبها. وبموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يعتبر «تعمد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب» جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية.

أ- القاعدة ٥٣ من القانون الدولي العرفي من القانون الدولي الانساني أو يُعرف بقانون النزاعات المسلحة، تنص على ما يلي: «يُحظر استخدام تجويع السكان المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب». ويشترط القانون الدولي الإنساني على الدول ضرورة احترام هذه القاعدة باعتبارها قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي المطبقة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. ويرد حظر التجويع كأسلوب من أساليب الحرب في البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لاتفاقيات جنيف الأربعة. وإضافة إلى ذلك، ترد هذه القاعدة في صكوك أخرى تتعلق أيضاً بالنزاعات المسلحة غير الدولية، وفي الكتيبات العسكرية التابعة للجيوش النظامية.

ب- القواعد ٥٤-٥٥-٥٦ هي نتيجة طبيعية لحظر تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب. وتحظر القاعدة ٥٤ مهاجمة الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. أما القاعدة ٥٥، فتحظر منع وصول المساعدات الإنسانية المخصصة للمدنيين المحتاجين، بما في ذلك تعمد إعاقة المساعدات الإنسانية، فيما تعتبر القاعدة ٥٦ أن تقييد حرية حركة موظفي الإغاثة الإنسانية قد يشكل انتهاكاً لحظر التجويع.

ج- الحصار التجويعي

يميّز قانون النزاعات المسلحة بين الحصار الذي يهدف إلى تحقيق أهداف عسكرية وتجويع المدنيين، فالأول ليس محظوراً في القانون، فيما يعدّ الآخر جريمة حرب، وقد يرقى إلى مستوى الإبادة.

وفي تطبيق هذا التمييز بين الحصار العسكري والحصار التجويعي على ما تقوم به «إسرائيل» في غزة، نشير إلى أنه لا يمكن لـ«إسرائيل» أن تدّعي أن هدف حصارها هو تحقيق أغراض عسكرية بدليل أنها تقول إنها أنهت قدرات المقاومة الفلسطينية في شمال القطاع، فيما تقوم بمنع المساعدات الغذائية عن السكان وتتعمد تجويعهم في تلك المناطق، حيث تقوم بإقفال المعابر وقصف شاحنات المساعدات، ما يعني أن الحصار هو تجويعي متعمد، وليس حصاراً لأهداف عسكرية.

إضافة إلى ذلك، إن «اسرائيل» بوصفها «دولة» احتلال تبقى مسؤولة عن الشعب الموجود على الأرض التي تحتلها، وبالتالي من المحظور تجويعهم أو حرمانهم الحق في الغذاء.

تقوم «إسرائيل» بإقفال المعابر وقصف شاحنات المساعدات، ما يعني أن الحصار هو تجويعي متعمد، وليس حصاراً لأهداف عسكرية

التحليل الإخباري

الغرب في يوم المرأة .. فلسطين أنموذجًا

المشهد في غزّة وحده يكفي ليعرّي إلى الأبد زيف الغرب

ليلى عماشا
موقع العهد الاخباري

تمرّ مناسبة يوم المرأة العالمي بين النفاق والشعارات. هو يوم يطلّ فيه الغرب من إطار شرعات الحقوق والأيام العالمية، ليعلّم كلّ سكان الأرض ماهية الحقوق وأهمية الاحتفاء بها.. كيف لا، وهو النموذج الذي يجب على الجميع التمثّل به وإلا خسروا «شهادة حسن السلوك» والرضا الغربي.

شرّ البلية ما يضحك، ولا بلية كالكذب الذي يتمادى في وقاحته وفي انكشافه مع إصرار مرتكبيه عليه! هذا الغرب الذي وضع روزنامة أيام عالمية باسم مفاهيم وأفكار ومناسبات، وجميعها تدور حول حقوق إنسانية هو أول وأكثر من ينتهكها علانية: حقوق الإنسان، حقوق الطفل، حقوق المرأة، حقّ الشعوب، جميعها بالنسبة إلى الغرب مجرد أيام عالمية تساعده في تلميع صورته المشوّهة والبغيضة.. يوم المرأة العالمي أنموذج عن هذا النفاق المستعر! يحاضر هذا الغرب بحقوق المرأة لكنه ينتهك أبسطها وأكثرها ارتباطًا بدورها الطبيعي عبر تحويلها إلى سلعة أو منصة عرض يضع عليها منتجاته ليبيع أكثر.

يسهب في مغازلة إنسانية المرأة ثمّ يستبيح على مدار العام كلّ ما يمتّ إلى الانسانية بصلة، ولا سيّما حين يتعلّق الأمر بنسائنا، نحن الذين نرفض الخضوع لمعاييره الهابطة وللمواصفات التي يريد منها تعليبنا وتوضيبنا في رفوفه باسم التحضّر الكاذب. وإذا ما أردنا التدقيق أكثر في المشهد، وتغاضينا عن التمييز العنصري الذي تتعرّض له النساء المحجّبات في دول الغرب، وفي المجتمعات الطامحة لرضا الغربيين والراضخة لمعاييرهم، ما رأيكم بجولة على كيفية احترام هذا العالم للمرأة في بلادنا، في أرضنا: المشهد في غزّة وحدها يكفي ليعرّي إلى الأبد زيف الغرب والمستغربين في مقاربة حقوق المرأة: إبادة وقتل بأبشع الصور، تهجير وتشريد، تجويع. وهذا لا يستهدف المرأة فقط طبعًا، لكنّه لا يستثنيها ولا يتوقّف عند حقوقها التي يدّعي التبشير بها حول العالم. الغرب كلّه يضطهد الإنسان كلّه، ولا سيما المرأة التي تواجه اليوم كلّ صنوف التعذيب الجسدي والنفسي. سيقول قائل، «هي الحرب» وفي المعركة لا يُستثنى أحد.. حسنًا، لنعد قليلًا إلى ما قبل طوفان الأقصى، ولنتفحّص الكيفية التي يعامل فيها الغرب، ممثّلًا بـ»إسرائيل»، المرأة الفلسطينية: يبلغ عدد الأسيرات اللواتي مررن بتجربة الأسر في سجون الاحتلال منذ العام ١٩٦٧ نحو ١٧ ألف فلسطينية أعتقلت في سجون الاحتلال على مدار السنوات، بينهن أمهات وطاعنات في السن، وزوجات وحوامل ومن ذوي الاحتياجات الخاصة وقاصرات.

تتحدث الذاكرة الشفهية المرتبطة بنشأة الكيان إلى يومنا هذا عن آلاف الصور والقصص التي تدور أحداثها حول اضطهاد النساء: اعتقال واغتصاب وبقر بطون الحوامل واعدامات ميدانية واضطهاد نفسي مرتبط بالتهديد اليوميّ بكلّ ما أشرنا إليه. وتعيش المرأة الفلسطينية على هذه الحال على مدار الساعة. وأمام هذا المشهد الحاضر على مدار الساعة، لا يتوانى الغربيون والمستغربون عن المحاضرة في حقوق المرأة وعن تنظيم المحاضرات التبشيرية والتعليمية لتلقيننا كيفية احترام المرأة وقيمتها الانسانية والمجتمعية!